ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية ضمن الاستراتيجية الإيرانية

أليف صباغ

مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية» في طهران في الحقيقة مؤتمر «أبعد من الانتفاضة»، إذ تثبت الدولة الإيرانية، بهذه الخطوة للشعوب العربية التي ما تزال ترى بإسرائيل عدواً رقم واحد، أن إيران هي الحليف الحقيقي لهذه الشعوب وليست عدواً لها كما يُراد لها أن تكون.

كنت أتوقع أن يكون اللقاء بين ترامب ونتانياهو تاريخياً، ولكنه لم يكن كذلك، مع هذا لا يمكن تجاهل ما حصل فيه من مضامين جديدة، تشير إلى محاولة أميركية - إسرائيلية لوضع استراتيجية جديدة لسياستهما في الشرق الأوسط، تعتمد على ثلاث ركائز أساسية. الركيزة الأولى، تتمثّل بتبنّي نهج جديد لحل الأزمات، هو نهج الصفقات، ذلك لأنه لا يمكن فهم مضمون المواقف والتصريحات التي أطلقها كل من ترامب ونتانياهو، إلّا ضرباً بعرض الحائط بالقوانين الدولية وبالأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك مجلس الأمن، فبدلاً من أن يكون القانون الدولي هو الأساس لحل النزاعات الدولية، أشار الطرفان إلى إمكانية عقد «صفقة» بين دول عربية كثيرة وإسرائيل لحل قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما الركيزة الثانية فهي تحديد العدو المشترك الذي يتمثل بإيران واعتبارها «مصدر الإرهاب الإسلامي»، ووضعها في سلّة واحدة مع «داعش»، مع أن ايران هي العدو اللدود لداعش، وأن السعودية وقطر وتركيا هم الداعمون الأساسيون لكل العصابات الإرهابية التي تعيث بأرض العراق وسوريا وليبيا خراباً، ولا ننسى جرائم العدوان السعودي على الشعب اليمني أيضاً.

أما الركيزة الثالثة وهي الأخطر، بل هي الجوهر في نظري، فتتمثل بالتصريح عن محادثات جارية مع عدد من الأنظمة العربية الموالية لأميركا لتشكيل محور سنّي إسرائيلي لمواجهة إيران ولكل القوى المقاومة للبلطجية

الأميركية الإسرائيلية في المنطقة، هذا التحالف لا يبتلع الحقوق الفلسطينية فقط، وإنما قد يصل، بتحريض إسرائيلي وأميركي، إلى تفجير الساحة الخليجية ليتحوّل إلى صراع حربي يدمّر المنطقة الخليجية بأكملها.

تهدف الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية إلى أبعد من تحالف سياسي، أي إلى إقامة تحالف عسكري، «سُنّي» - إسرائيلي، برعاية أميركية، مع دول خليجية وغير خليجية بقيادة السعودية، بحجّة مواجهة «المدّ الشيعي» الإيراني، واستمراراً للعدوان المستمر على سوريا والعراق واليمن، تكون نتيجته تدمير دول الخليج (الفارسي) العربية لإعادة بنائها من قِبَل شركات أميركية بأموال عربية. إضافة إلى تدمير إمكانية «الدول السنّية» وتغييب الحقوق الفلسطينية بضغوط من حلفائها العرب مباشرة، وتكريس الصراع السنّي الشيعي لأجيال قادمة، وهو في صلب استراتيجية إسرائيل في الشرق الأوسط.

في مثل هذه الظروف تطمح إسرائيل إلى إغراق الجيش الإيراني بالحروب، فيسحب قواته من سوريا، ويتم القضاء على إمكانية تشكّل جبهة مقاومة في الجولان.

يبقى السؤال الذي يفرض نفسه على كل القوى السياسية في المنطقة، ما العمل مقابل هذه الاستراتيجية الجديدة؟ هل ننساق معها أم نواجِهُها؟ في حين أن السلطة الفلسطينية أصدرت بياناً تُبدي فيه استعدادها «للتعامل بإيجابية مع الإدارة الأميركية لصنع السلام»، ولا استفادة إيران من المردود الاقتصادي للاتفاق النووي الذي وقّعته مع الدول الكبرى.

إضافة إلى كل ذلك، تطمح إسرائيل من خلال كل هذا إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع أدري كيف يمكن التعامل بإيجابية مع تصريحات ترامب واستراتيجيته؟.

تقوم إيران باستباق الأحداث من خلال وضع استراتيجية استباقية لمواجهة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية الجديدة. وتتمثّل هذه الاستراتيجية بثلاث حلقات على المستوى الاقليمي، عدا عن حلقات المستوى الدولي، الأولى تتمثّل بانعقاد مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية في طهران بهدف تحشيد الشعب الفلسطيني وقواه السياسية لمواجهة أية محاولة أميركية إسرائيلية عربية لتغييب الحقوق الفلسطينية، وهو في الحقيقة مؤتمر «أبعد من الانتفاضة»، إذ تثبت الدولة الإيرانية، بهذه الخطوة للشعوب العربية التي ما تزال ترى بإسرائيل عدواً رقم واحد، أن إيران هي الحليف الحقيقي لهذه الشعوب وليست عدواً لها كما يُراد لها أن تكون.

أما الحلقة الثانية فتتمثل بالجهود التي يبذلها الرئيس الإيراني للتقارُب من دول الخليج(الفارسي) ، وما زيارته إلى الكويت وعُمان هذا الأسبوع، وتصريحاته باستعداد إيران لتوثيق العلاقات مع دول مجلس التعاون رغم معارضة السعودية وقطر لذلك، إلا محاولة لمنع أي توتّر عسكري في الخليج (الفارسي) قد يؤدّي إلى دمار لدى جميع الأطراف.

أما الحلقة الثالثة فتتمثل بتعزيز قوة المقاومة اللبنانية بما في ذلك على حدود الجولان السوري المحتل، ولا يمكن فهم «نصائح» السيّد حسن نصراللّه لإسرائيل بضرورة تفكيك مفاعل ديمونة النووي، لأنه سيكون مستهدفاً إذا ما فكّرت إسرائيل بشنّ حرب في المنطقة وعلى حزب اللّه بالذات، إلّا ضمن هذه الاستراتيجية الإيرانية الجديدة أيضاً.

ناقوس خطر تركي..الإمارات على الحدود!

صهيب عنجريني

تسابق سعودي إماراتي على النفوذ داخل «قسد»

تطوّر مهمّ في ملف الشمال السوري بدأت ملامحه بالارتسام. التعقيدات الهائلة التي ينطوي عليها المشهد الميداني، بدءاً من أرياف حلب، وصولاً إلى أقصى الشمال الشرقي في ريف الحسكة على موعدٍ مع تداخلاتٍ إضافيّة عنوانها وفود لاعب جديد إلى المشهد، إضافة إلى «صراع نفوذ خليجي» يشق طريقه

إلى «قوّات سوريا الديموقراطيّة». عوامل الصراع كثيرة، منها ما يتّصل بالمشهد الإقليمي بعمومه، ومنها ما يُمثّله سيناريو «التقسيم» من تربة صالحة لمطامع مستقبليّة.

بعدما ظلّت لسنوات طويلة بعيدة عن الانخراط بشكل مباشر في ملف الصراع السوري، سجّلت دولة الإمارات تحرّكاً لافتاً وراء الكواليس. البوصلة الإماراتيّة تشير إلى الشمال، وانطلاقاً من دوافع لا تقتصر على الشأن السوري فحسب، بل تتعدّاه إلى أحوال المنطقة بملفّاتها المتداخلة والمعقّدة، ومن بينها العداء المستحكم بين الإمارات وجماعة الإخوان المسلمين، مع الأخذ في الحسبان ما يمثّله ذلك من انعكاس طبيعي على العلاقات الإماراتيّة ـ التركيّة.

ومن المرجّح أن هذا التطوّر كان واحداً من الملفّات التي بحثها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في جولته الخليجيّة التي استثنت الإمارات بطبيعة الحال، وركّزت على الحليف القطري التقليدي، وعلى «حليف الضرورة» السعودي. ورغم أن تحرّكات الإدارة الأميركيّة الجديدة تُشكّل عاملاً أساسياً في توجيه البوصلة التركيّة من جديد (بعدما ضُبطت تلك البوصلة بتنسيق كامل مع موسكو منذ فشل المحاولة الانقلابيّة الشهيرة)، غير أنّ العامل الإماراتي لا يمكن إهماله في هذا السياق. ويعزّز ذلك أنّ الإماراتيين بدأوا بالفعل مدّ جسور نحو «الإدارة الذاتيّة» وذراعها العسكرية «قوّات سوريا الديموقراطيّة» العدو الأوّل لإردوغان.

وتفيد معلومات متقاطعة حصلت عليها «الأخبار» من مصادر عدّة بأنّ التحرّك الإماراتي المتسارع اختار المزاوجة بين مسارين أساسيين: أوّلهما يعزف على الوتر العشائري ويقترح «خطوط تمويل» على عدد من الزعماء العشائريين من الرقّة إلى دير الزور، فيما يجنح الآخر نحو نوع من «المصلحيّة الاستراتيجيّة» ويخاطبُ الأكراد رأساً. وتشير معلومات «الأخبار» إلى أنّ «محادثاتٍ جديّة» عُقدت بين شخصيات إماراتيّة وأخرى كرديّة (بعضها سياسي، وبعضها الآخر عسكري). وركّزت المحادثات في الدرجة الأولى على «المصلحة المشتركة التي تحتّم مجابهة التمدّد التركي في الشمال». ومن المرجّح، وفقاً للمعلومات المتوافرة، أن التحرك الإماراتي يأتي على خلفيّة «مراجعة استراتيجيّة للدور الإماراتي في ملفّات الإقليم» اضطلعت بها شخصيّات أمنية وازنة. وشكّل التمدّد التركي المتسارع في الشمال السوري عاملاً أساسيّاً في استشعار «ملامح تجاوب كرديّ» مع المبادرة الإماراتية. وتفيد معلومات «الأخبار» بأنّ «الأكراد، رغم الثقة الكبيرة التي يُظهرها قسم كبير من قادتهم بالأميركيين، باتوا يستشعرون مخاطر وجوديّة حقيقيّة، تُحتّم الحاجة إلى شراكات عشائريّة لا تقتصر على الأطراف المتموّلة سعوديّاً». ويرزح الأكراد تحت وطأة «مخاوف كبرى» من تغيرات جذرية في الشمال تضعهم في مواجهة حرب «كرديّة ـ عربيّة» في مراحل تالية، وبـ«تحريض تركي مضمون». وتلعب هذه المخاوف (علاوة على ما يشكله المال من إغراء مهم) دوراً محوريّاً في التعاطي الكردي مع الطرح الإماراتي. ورغم أن المساعي الإماراتيّة نحو استغلال العلاقات العشائريّة ليست جديدةً، غير أنّ وتيرتها أخذت بالتسارع خلال الشهرين الأخيرين. ويحتفظ الإماراتيون بالفعل بنفوذ لا يستهان به على «تيار الغد» الذي يتزعمه الرئيس الأسبق لـ«الائتلاف المعارض» أحمد الجربا. وتزايدت أسهم «التيار» بعد تكرار طرح اسمه مشاركاً أساسياً في عمليات «تحرير الرقّة» الموعودة. غير أنّ التحرك الإماراتي المتسارع قد يثمر قريباً الإعلان عن تشكيلات عسكرية عشائرية جديدة تقسم «البيض» على غير سلّة، وتضمن «ولاءً تامّاً» خلافاً لـ«الغد» الذي كان رئيسه في مرحلة سابقة «رجل السعوديّة الأوّل» في الملف السوري، مع ما يعنيه هذا من احتمالات تجدّد الود بين الطرفين، ولا سيّما إذا دفعت الولايات المتحدة في هذا الاتجاه. ورغم انحسار حضور السعوديّة عن المشهد المسلّح في الشمال السوري، فهي لا تزال قادرةً على التأثير فيه بفعل سطوة التمويل والتسليح من جهة، والصلات العشائريّة من جهة أخرى. ويبدو لافتاً أن الأجهزة السعوديّة تنبّهت خلال الشهور الأخيرة إلى ضرورة التحرّر من الهيمنة التركيّة التي لم تفرض نفسها على معظم المجموعات المسلّحة فحسب، بل على مموّليها أيضاً. وشكّل ذلك دافعاً سعودياً للعمل في اتجاه آخر متحرّر من الهيمنة التركيّة، وقاد هذا التوجّه إلى المعسكر الأشد عداء لإردوغان وهو معسكر «قوّات سوريا الديموقراطيّة». وعمل السعوديّون خلال الشهور الأخيرة على تعزيز صلات قديمة (لم تنقطع) بينهم وبين واحد من التشكيلات العربيّة داخل «قسد» وهو «جيش الثوّار» الذي يقوده عبد الملك بُرد (أبو علي) وهو أحد المساعدين السابقين لجمال معروف قائد «جبهة ثوار سوريا» البائدة. والواقع أن عدداً لا يُستهان به من مقاتلي «جيش الثوّار» هم في الأصل مقاتلون سابقون في «جبهة ثوار سوريا». وتؤكد معلومات «الأخبار» أنّ مؤشرات العلاقة بين السعوديين و«جيش الثوار» بدأت الذهاب في منحى تصاعدي خلال الشهرين الأخيرين. ومن المرجّح أن تسعى أنقرة إلى إقناع «حلفاء الضرورة» السعوديين بتسخير هذا العامل لدفع «الثوّار» إلى الانفصال عن «قسد» بدلاً من أن تفيد الأخيرة من أي دعم سعودي. وبعبارة أوضح، تبحث أنقرة عن تسخير المال السعودي لخدمتها مجدّداً بدلاً من أن يخدم هذا المال عدوّاً وجوديّاً هو «قسد»، وبالتالي تحويل «جيش الثوار» إلى أداة من أدوات السيطرة في «المناطق الآمنة» الموعودة بدلاً من كونها رأس حربة ميدانيّاً ضدّ «درع الفرات». وزيادة في التعقيد، يُنتظر أن تُقدم هذه المساعي التركيّة دفعاً إضافيّاً للعلاقة بين «قسد» والإماراتيين، ولا سيّما أنّ مبعوثين عشائريين نقلوا رسائل إماراتيّة إلى قيادة «جيش الثوار» نفسها تعرض «بديلاً مغرياً من الود السعودي». وليس من المتوقّع أن يحسم «جيش الثوار» أمره ويرجّح واحدة من الكفّتين من دون الحصول على مباركة أميركيّة، إذ يُعتبر هذا الفصيل واحداً من أصحاب الحظوة الأميركيّة منذ تشكيله (أي قبل انضمامه إلى «قسد») وأحد الذين تلقّوا دعماً من غرفة «الموم» الدوليّة.

مسيرة «جيش الثوار»

شُكّل «جيش الثوار» في أيار ٢٠١٥ بعد اندماج سبع مجموعات مسلّحة هي: «لواء المهمات الخاصة (بقيادة أبو علي بُرد)، تجمُّع ثوار حمص، كتائب شمس الشمال، جبهة الأكراد، لواء السلطان سليم، الفوج ٧٧٧ واللواء ٩٩ مشاة». وانضمّت إليه لاحقاً مجموعات أخرى مثل «لواء شهداء الأتارب، كتائب القادسيّة، لواء السلاجقة». وفي تشرين الثاني من العام نفسه، أعلن «جيش الثوار» انضمامه إلى «قسد» وتسلّم بعض قادته «مناصب» فيها، وأبرزهم طلال سلو المتحدث باسم «قسد». ومن المحطات المهمّة في مسيرة «الثوّار» مساهمته في أيلول ٢٠١٤ بتأسيس «غرفة بركان الفرات»، إلى جانب «وحدات حماية الشعب» الكردية و«لواء ثوار الرقة»، والمشاركة في القتال ضد «داعش» في معارك عين العرب (كوباني) وتل أبيض (ريف الرقة الشمالي). كان «جيش الثوار» قد حاول حماية «الفرقة ٣٠» المدرّبة أميركيّاً من «جبهة النصرة» إبّان محو الأخيرة لـ«الفرقة» من خريطة التشكيلات المسلّحة (تموز ٢٠١٥). وأسفر ذلك عن وقوع معارك بينه وبين «النصرة» التي اقتحمت مقارّ له، وأسرت عدداً من مقاتليه. العداء مع «النصرة» إحدى أوراق «القوّة» في يد «جيش الثوار» إضافة إلى أن عدداً كبيراً من مقاتليه هم من أبناء إدلب، ما يجعله مهيأً للعب دور مستقبلي في إدلب. يناهز عديد «جيش الثوّار» ١٥٠٠ مقاتل، ومن أبرز مناطق سيطرته حالياً: منطقة منغ (ريف حلب الشمالي)، وكان حتى شهور خلت متناغماً مع توجهات «قسد» إلى التهدئة والتنسيق في غير ملف مع الجيش السوري، قبل أن يلعب أخيراً دوراً في فرملة جهود كانت ترمي إلى رفع العلم السوري في مطار منغ العسكري.

السعودية و السقوط المنتظر

أحمد الحباسي

عادة ما يكون الفشل العسكرى فى الحروب سببا لسقوط الانظمة التى اشعلت تلك الحروب ، هذا حصل مع المانيا و مع ايطاليا و اخيرا مع أمريكا بعد فشلها العسكرى فى العراق، السقوط الامريكى بالطبع اتخذ اشكالا مختلفة و متعددة بين ما هو اقتصادى و عسكرى و بين ما هو استراتيجى لان ما يحدث اليوم من رجوع الدب الروسى الى المنطقة سببه عدم قدرة الادارة الامريكية التى ورثت الهزيمة المذلة من الرئيس بوش الابن على مواجهة روسيا العائدة بقوة الى سوريا و الى المنطقة ، اليوم تعانى السعودية من انهيار اسعار النفط الممول الوحيد للخزانة السعودية و للحرب الدموية الدائرة فى اليمن و لمتطلبات الدعم المالى للجماعات الارهابية العاملة فى سوريا و العراق ، هذا المأزق الحاد الذى يجد النظام الخائن نفسه فيه هو نتاج لحالة من الغرور و البحث عن لعب دور اقليمى اتضح انه اكبر بكثير من قدرة المملكة السياسية و العسكرية و المالية مجتمعة ، فبين الطموح الطفولى و الواقع الصعب و متطلباته المتتالية هناك فرق شاسع.

البحث عن دور طليعى فى المنطقة لا يكون بإثارة العداوة مع الدول الاقليمية المسلمة أو محاولة اسقاط أنظمتها بالقوة أو لعب أدوار مشبوهة تخدم الصهيونية و لذلك كان لاغتيال الشهيد الكبير نمر باقر النمر و الهجوم الوحشى على الشعب اليمنى و المشاركة الفاعلة فى محاولة اسقاط الرئيس السورى و الوقوف ال جانب شق معين فى مصر على حساب شق اخر اضافة الى الوقوف المباشر مع "اسرائيل" ضد ايران و العراق مفعول عكسى أطاح بالطموح السعودى بانتزاع دور اقليمى فى المهد و خلق حالة غير مسبوقة من العداء و النفور الشعبى المتصاعد ضد حكام المملكة و سياستها القذرة فى المنطقة و كشف وجههم القبيح كأحد رموز الفساد و العمالة للمشاريع الصهيونية الامريكية التى ارادت دائما تدمير و تفتيت الدول العربية و بالذات الدول التى اظهرت دائما عداءها المستمر و المعلن للصهيونية و الامبريالية الامريكية ، الواضح هنا أن الملك السعودى الجديد لم ينتبه أنه قد ورث من سابقه عبد اللّه مملكة ايلة للسقوط داخليا و خارجيا و تعمد البناء على جدار متصدع بحثا عن هذا الدور الاقليمى الضائع ، بطبيعة الحال كانت هذه القيادة الجديدة فى حاجة ملحة الى دعم شرعيتها المهزوزة داخليا و خارجيا و كانت فى رحلة بحث عن دور معين خاصة بعد انكماش الدور المصرى و سقوط الدور القطرى بعد أن فشلت القيادة القطرية العميلة فى اسقاط الرئيس السورى فى اسابيع قليلة حسب وعدها "لإسرائيل" و للإدارة الامريكية ، و لان هذا البحث كان متسرعا و غير مخطط له على سنوات كما يفترض فقد جاء الفشل نتيجة حتمية.

بطبيعة الحال ، كانت وسائل الاعلام السعودية تغرد دائما خارج الحقيقة و المنطق و كانت تسوق لدور سعودى قادم و الى متانة العلاقات السعودية الامريكية، لكن الادارة الامريكية لم تكن تنظر الى تصرفات المملكة بنفس الرؤية المتفائلة و الموضوعية و تبين لها ان محاولة النظام السعودى لعب هذا الدور فى هذه المرحلة المتقلبة بالذات غير مطلوب و مستنكر بحيث تعددت علامات التبرم الامريكية على لسان كثير من القادة الامريكان و على رأسهم طبعا جون كيرى وزير الخارجية الاسبق، فى نفس هذا السياق كان على هذه الادارة ان تلقن مملكة العمالة درسا قاسيا فى كيفية رؤية هذه الادارة للمصالح الامريكية و الصهيونية و أن تضعها فى موقف مذل يتساوى مع حجمها فى عيون الساسة الامريكان و بالتالى فقد جاء قرار الكونغرس الامريكى او ما يسمى بقانون " جاستا " الذى وصف النظام السعودى بكونه دولة تمارس الارهاب و حمله دفع التعويضات الخيالية لضحايا اعتداء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ صفعة مدوية على خد الملك سلمان و حاشيته الدبلوماسية الملعونة اسالت كثير من علامات الاستهزاء لدى الرأى العام الدولى بالطموح السعودى و بما سمى بمتانة العلاقة السعودية الامريكية التى يتداول فى الاعلام السعودى ، هذا الصدع فى العلاقات الامريكية السعودية ليس المؤشر الوحيد على فشل السياسة السعودية داخليا و خارجيا بل كان مؤشرا قويا لأنه يصدر من حليف دائم للمملكة .

يبدو ان الملك السعودى لم يهضم لحد الان استمرار الشعب اليمنى فى الصمود و انتزاع انتصارات معنوية كبيرة في الميدان جعلته يتكبد خسائر عسكرية كثيرة، و كما صورت القيادة القطرية للأمريكان امكانية اسقاط النظام السورى فى دقائق و ساعات قليلة فقد صورت القيادة العسكرية العميلة للملك سلمان قدرتها على محو الشعب اليمنى من الخريطة فى ساعات لإعادة العميل عبد ربه منصور الى انقاض الدولة اليمنية ، يبدو أيضا أن القيادة السياسية قد صورت للملك العميل أن اعدام الشيخ باقر النمر سيصنع الانقسام فى المنطقة بين مؤيد للنظام و رافض للوجود الايرانى و أن ايران سترتكب حماقة سياسية أو عسكرية تجعل النظام السعودى يكسب نقاطا مهمة لكن الحنكة السياسية الايرانية افشلت الحلم السعودى المريض و جعلته رمادا و بلا معنى ، أيضا لم يكن الملك السعودى يتصور أن الكبار سيتفقون مع ايران فى الملف النووى و أن "اسرائيل" الحليفة للسعودية لن تتمكن فى النهاية من احباط هذا الاتفاق بضغط من اللوبى الصهيونى الحاكم فى امريكا ، كل هذا الفشل السياسى له ارتداداته المرعبة فى منطقة يجب فيها قراءة الاحداث و التعامل معها بصورة عقلانية و موضوعية و رؤية شاملة لخفاياها و ارهاصاتها و هذا ما يؤكد أن هذا النظام قد خسر كل المعارك السياسية الاستراتيجية الكبرى و خسر كل حربه الارهابية التى ارهقت خزانته المالية بشكل جعلها عاجزة لأول مرة فى تاريخ المملكة .

يدرك المتابعون اليوم ان السعودية قد ارادت دائما تصوير العداء المعلن لإيران على انه صراع بين الشيعة و السنة لكن الصراع فى الحقيقة هو صراع جيواستراتيجى و حرب زعامة سعودية فشل النظام فى فرضها على دول المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجى و من بينها سلطنة عمان و قطر و الامارات ، و عندما يسقط هذا النظام فى عيون الادارة الامريكية فى مقابل صعود اسهم القيادة الايرانية فى روسيا ندرك طبعا لماذا تشعر المملكة بالقلق خاصة و ان التدخل الروسى الى جانب سوريا و حزب اللّه و ايران قد حسم المعركة عسكريا و انتزع زمام المبادرة من المجموعات الارهابية ميدانيا، و عندما تأخذ الحرب الدموية فى اليمن كل هذا الوقت الغير المتوقع فان هذه بعض علامات فشل جيواستراتيجى سعودى تحدث عنها كثير من وسائل الاعلام العالمية و العربية ، بل لنقل بمنتهى الصراحة ان ايران بوقوفها و دعمها للشعب اليمنى قد كانت شريكا فى صموده و رده العنيف ضد كثير من الاهداف العسكرية داخل المملكة نفسها و هو مؤشر مرعب يقض مضاجع العائلة المالكة و يدفع بعض الاصوات الى ابداء نوع من التبرم و الغيظ من الطريقة التى يقود بها الملك سلمان العمليات العسكرية اضافة الى فشله الثابت فى السياسة الخارجية ، هنا يمكن التأكيد ان استمرار العجز المالى فى ميزانية الحكومة السعودية قد يهددها باستنفاذ احتياطها النفطى و هو ما سيكون له انعكاس و تأثير على قدرة المملكة فى معالجة الاوضاع الاقتصادية للشعب السعودى الذى بدأ يفقد الامل تدريجيا مع استمرار اخبار الفشل السعودى على كل الاصعدة .